

الانتخابات التشريعية المقبلة في قطر وآفاق الديمقراطية في منطقة الخليج

عايدة باري

»

يرى بعض المحليين والمراقبين أن هذه الانتخابات جاءت في توقيت تستعد فيه قطر لاستقبال بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، وأن هذه الخطوة جاءت من أجل تحسين صورة قطر وإبرازها كدولة تقف في مصاف الدول الديمقراطية، بينما يرى محللون آخرون أن قطر جادة في سعيها نحو زيادة ممارسات ومظاهر الديمقراطية في الدولة.

“

من المعروف أن هنالك مشاركة مباشرة قليلة من جانب مواطني دول الخليج العربي في مؤسسات الحكم في هذه الدول ذات الثروات النفطية والمؤسسات السياسية التقليدية، التي تركز السلطة السياسية في أيدي الأسر الحاكمة. باستثناء الكويت، فالكويت هي الدولة الأكثر ديمقراطية في المنطقة، وهي تعتبر الملكية الخليجية الوحيدة التي تمنح صلاحيات كبيرة

من أجل تحسين صورة قطر وإبرازها كدولة تقف في مصاف الدول الديمقراطية، بينما يرى محللون آخرون أن قطر جادة في سعيها نحو زيادة ممارسات ومظاهر الديمقراطية في الدولة.

الانتخابات التشريعية في قطر مطلب سابق

ينص القانون الانتخابي الذي صادق عليه أمير قطر في 29 تموز/ يوليو على

النمطية عن الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي. ففي 29 تموز/ يوليو 2021 صادق أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني على قانون انتخابي لإقامة أول انتخابات تشريعية في قطر والتي تقرر اجراءها في تشرين الأول/ أكتوبر القادم.

يرى بعض المحللين والمراقبين أن هذه الانتخابات جاءت في توقيت تستعد فيه قطر لاستقبال بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، وأن هذه الخطوة جاءت

للبرلمان المنتخب، حيث يتحدى البرلمان الكويتي بانتظام وزراء الحكومة الذين يعينهم الأمير ولديه القدرة على عرقلة التشريعات الحكومية والقوانين، إضافة إلى مساءلة الوزراء، ولكن عملية القرار النهائية تبقى على عاتق الأمير كما هو الحال في باقي دول مجلس التعاون الخليجي. يبدو ان التجربة الكويتية شكلت مصدر إلهام لدولة قطر، ولذلك قررت قطر أن تسير على خطى الكويت وتساهم في تغيير الصورة



تأجيل المصادقة على قانون الانتخابات الجديد في 2019، حيث أن أوضاع قطر تحت الحصار لم تكن تفسح المجال للقيام بالانتخابات أو حتى المصادقة على قانون الانتخاب.

الانتخابات القطرية: خطوة على طريق الديمقراطية أم توقيت مناسب لتحسين صورة قطر عالمياً؟

رغم ان قطر لا تملك برلمان منتخب حتى هذه اللحظة، إلا انه يسمح لمجلس الشورى المعين من الأمير التعليق على التشريعات والاتصال بالديوان الأميري، وبموجب دستور عام 2004، فإنه لا يسمح للحكومة التصديق على أي قانون في البلاد دون أن يناقشها مجلس الشورى. إضافة الى ان مجلس الشورى يعتبر أحد الجناحين التشريعيين في قطر، إذ

1995 وهي بداية الحقبة التي تولى بها الأمير الأب حمد بن خليفة آل ثاني حكم قطر. فمنذ اللحظة الأولى التي تولى فيها الأمير حمد سدة الحكم في قطر، سعى إلى احداث تغيير جذري في قطر وصنع شخصية مستقلة لقطر، تميزها عن قريناتها من دول مجلس التعاون الخليجي. وكانت البداية بوضع دستور لدولة قطر في العام 2003 والمصادقة عليه في العام 2004.

إن انتخاب المجلس التشريعي ليس مطلباً جديداً في قطر. ففي استفتاء عام 2003 صوت القطريون بأغلبية ساحقة على الدستور الجديد، والذي تنص إحدى موادده على إنشاء مجلس شوري، على ان يتم انتخاب ثلثي أعضائه، وأن يعين الأمير القطري الثلث الأخير من أعضائه، ومنذ 2003 لم يتم اجراء الانتخابات وقد تم تأجيلها عدة مرات، آخر مرة تم فيها

أنه يمكن للمواطنين الذين تبلغ أعمارهم 18 عاما فأكثر، والذين ولد جدهم في قطر، التصويت في المناطق التي تقيم فيها قبيلتهم أو أسرهم. وستختار ثلاثون دائرة انتخابية ممثلاً واحدا لكل منها. لأول مرة سترك للشعب القطري حرية اختيار أو انتخاب 30 عضو من مجلس الشورى المكون من 45 عضو، بينما يقوم الأمير بتعيين الأعضاء الـ 15 الباقين، مما يعني أنه سيحق للشعب القطري أن ينتخب ويختار ثلثي أعضاء مجلس الشورى القادم. في السابق كان مجلس الشورى يتم تعيين جميع أعضاؤه بالكامل من الأمير.

إن قرار انتخاب مجلس شوري صدر من الحكومة المتمثلة بأمير قطر، مما يعني أن قرار توسيع مساحة الديمقراطية والإصلاح قد جاء من أعلى الهرم إلى أسفله، وليس العكس. من المفيد الرجوع الى العام

يعتبر الأمير نفسه هو الجناح التشريعي الثاني في دولة قطر. وبناء عليه، فإن للأمير الكلمة الحاسمة والنهائية في جميع المسائل السياسية، هذا يؤدي إلى نتيجة وهي أن مجلس الشورى الحالي له تأثير، ولكن ليس بالكبير على السياسة في دولة قطر.

أن قطر تحظر الأحزاب السياسية، وذلك على غرار معظم دول مجلس التعاون الخليجي، وهذه نقطة قد يأخذها البعض حجة للقدح في ديمقراطية قطر، وفي الحقيقة قطر لها خصوصية في هذا المجال، لو اخذنا عدد سكان قطر في عين الاعتبار، يمثل القطريون حوالي 10% من سكان قطر البالغ عددهم حوالي 2.7 مليون نسمة، فمعظم المقيمين في قطر هم من العمال الأجانب، هذا يعني أننا نتحدث عن 300 ألف مواطن قطري فقط، لذلك يوجد تجانس فكري كبير في المجتمع القطري، وبناء عليه فقد استعاضت قطر بنظام الدوائر الانتخابية بدلاً من الأحزاب السياسية، فعادة تنشأ الأحزاب السياسية نتيجة اختلاف أيديولوجي في المجتمع بدرجة ما، وهذا الأمر غير موجود في قطر. في كل الأحوال رغم ان قطر تحظر الأحزاب السياسية، إلا أنها تجري بالفعل انتخابات بلدية.

ان مجلس شورى قطر المنتخب سيكون له سلطة تشريعية وله صلاحية الموافقة على السياسات العامة للدولة والميزانية، كما يحق لأعضائه تقديم مقترحات تتعلق بالمسائل العامة للحكومة إضافة الى

انه سيكون له صلاحية مراقبة السلطة التنفيذية، وسيكون لمجلس الشورى القطري المرتقب صلاحية استجواب الوزراء إذا أيدت الأعضاء اقتراحاً بذلك، إضافة الى انه وبموجب الدستور القطري فان حجب الثقة لابد ان يحظى بتأييد الثلثين داخل مجلس الشورى.

قد يقلل البعض من أهمية هذه الخطوة التي خطتها قطر نحو الديمقراطية، لأنهم يتوقعون أن مجلس الشورى المنتخب سيبقي السلطة التشريعية في يد أمير قطر وأن الصلاحيات الممنوحة للمجلس المنتخب القادم ستكون محدودة، إضافة إلى أنهم شككوا في توقيت إجراء الانتخابات القطرية وأن قطر تهدف الى تعزيز صورتها العالمية قبل كأس العالم. في هذا السياق، ذكر ديفيد روبرتس، الأستاذ المساعد في كلية كينجز كوليدج في لندن، ان القطريين يسعون الى إجراء الانتخابات قبل كأس العالم في عام 2022 من أجل إظهار البلاد بأفضل صورة ممكنة، وادعى ان السلطات القطرية تسعى الى لفت أنظار العالم الى جهودها في مجال الديمقراطية قبل الحدث الرياضي العالمي، وليس استجابة لتحقيق مطالب ديمقراطية.

بغض النظر عن اختيار قطر لهذا التوقيت للإعلان عن انتخابات مجلس الشورى، فانه لا يجب التقليل من أهمية هذا الحدث والذي رسمت قطر طريقه منذ العام 2003 وذلك قبل ان يتم ترشيح قطر لاستضافة كأس العالم 2022. إن إعلان قطر لإجراء انتخابات مجلس

الشورى التي تعهدت بها منذ فترة طويلة في أكتوبر المقبل، هي خطوة من شأنها أن تمثل خطوة واعدة في مسار المشاركة الشعبية في النظم السياسية في الخليج، في الوقت الذي تستعد فيه قطر لاستضافة كأس العالم لكرة القدم 2022، وقد أحسنت قطر اختيار التوقيت المناسب لإعلان انتخابات مجلسها الشورى.

يبدو ان قطر جادة في سعيها الى إرساء قواعد الديمقراطية والعمل بها وان اعلان الانتخابات من غير المتوقع يكون حدث دعائي فارغ من محتواه. فإن الدوحة تسعى جادة لتطوير نظامها التشريعي من خلال الاستفادة من خبرات الدول ذات التجارب البرلمانية الراسخة. فقد بحث رئيس مجلس الشورى القطري، أحمد بن عبد الله آل محمود، نهاية شهر أيار/ مايو 2021، مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان التركي سبل تعزيز العلاقات البرلمانية بين البلدين.

في الختام، ان قطر بإجراءاتها أول انتخابات لمجلس الشورى في البلاد، والذي سيتمتع أيضاً بسلطات تشريعية ورقابية غير مسبوقه، ستشهد حدثاً فريداً له تداعيات مستقبلية ليس فقط على البلاد، ولكن على المنطقة بأسرها، ولابد من عدم التقليل من شأن هذا الحدث الذي من الممكن أن يعد نقلة نوعية في التحول الديمقراطي في منطقة الخليج العربي بأكملها. ■

عائدة باري: باحثة واكاديمية من النرويج، حاصلة على الدكتوراه في العلوم السياسية، تعمل حالياً في قسم دراسات الخليج في مركز أورسام.